هل السودانيون سياسيون؟
مقدمة نظرية

ياسر عوض

"التفكير العلمي عبارة عن تهذيب للتفكير اليومي" – انشتاين

مقدمة:

تسعى هذه الورقة إلى إعطاء مقدمة نظرية في سبيل الوصول إلى منهجية علمية تضع الاتفاق السائد الذي يقول بأن الشعب السوداني "شعب سياسي" موضع الدراسة الأكاديمية النقدية. و يمكن صياغة هذا الاتفاق (في هذه الورقة وفي الواقع أيضاً) بعدة طرق حسب السياق العام، منها: أن الشعب السوداني شعب سياسي بمعنى أنه مهتم بالسياسة أو بالشئون السياسية، أو أنه مشارك سياسياً، أو واعٍ سياسياً أو ذو ثقافة سياسية وتنشئة سياسية عاليتين.

ومن ذلك يمكن القول بأن هذه الصياغات تشكِّل فرضيات تحاول هذه الورقة المساهمة في إثباتها أو نفيها أو التحقيق من مدى صحتها أو درجة دقتها. وذلك ليس بإجراء دراسة حقلية تتوصل إلى نتائج محدَّدة، ولكن بعرض مقدمة نظرية (قابلة بالضرورة للنقد) لهذه المهمة.

تبدو للوهلة الأولى أن هذه المهمة، أي مهمة إثبات أو نفي هذه الفرضيات أو التحقق من مدى صحتها أو درجة دقتها، بسيطة، وخاصة إذا وقعنا في فخ التعميم أو ركنّا إلى ما هو سائد في العموم أو إلى ما هو مدرك بمجرد الملاحظة والتوصيف. ولكنّا نرى أن هذه المهمة – بهذه الصياغة – مركَّبة وغير بسيطة، وخاصة إذا أخذناها مأخذ الدراسة الأكاديمية العلمية، وذلك لعدة أسباب، منها:

١- إن القول بأن الشعب السوداني شعب سياسي أو مهتم بالسياسة أو مشارك سياسياً، أو واعٍ سياسياً، يحمل في طياته مبدأً أو قولاً مقارناً. بمعنى أن هذا القول يتضمن مقارنة يمكن صياغتها كالآتي: "الشعب السوداني شعب سياسي أكثر من غيره من الشعوب". وهذا يستدعي منهجياً دراسة "سياسية الشعب السوداني" مقارنة بغيره من شعوب العالم أو الشعوب المشابهة له جغرافياً، أو تنموياً، أو حضارياً، وذلك حتى نصل إلى صحة هذه الفرضية بشكل عام.

٢- إن هذا القول نفسه يحتم التساؤل: ماذا نقصد بالشعب السوداني؟ وهذا السؤال الذي يبدو بسيطاً يحيل إلى قضايا معقَّدة تخص الهوية، والتمايز الجغرافي، البيئي، العرقي، الديني، الاقتصادي والتنموي فيما تخص. وذلك لأنه لإثبات هذه الفرضية يجب أن نحدِّد: هل نقصد أن جميع الشعب السوداني شعب سياسي وبنفس الدرجة أو القدر؟ أفي المركز أم في الأطراف؟ القطاعات التقليدية منه أم الحديثة؟ الصفوة منه أم غير الصفوة؟ وهذا يحتِّم منهجياً دراسة حقلية مسحية وذلك حتى نصل إلى صحة هذه الفرضية بشكل واقعي.

٣- إثبات هذه الفرضية يدخل الدراسة في حقل "علم الاجتماع السياسي" (Political Sociology). وذلك يحتِّم الإحالة لعدة مفاهيم مثل مفهوم "السياسي" (Political)، و"السياسة" (Politics) و"التسييس" (Politicization) و"الوعي السياسي" (Political Awareness/Consciousness)، و"الثقافة السياسية" (Political Culture)، و"المشاركة السياسية" (Political Participation). وذلك في جدل هذه المفاهيم مع واقع الظاهرة قيد الدراسة، ومجابهة السائد بالعلمي أو الأكاديمي.

لتكون هذه الورقة كافية لدراسة موضوعها، يجب أن تنتقل لمهمة أخرى بعد

مهمة إثبات فرضيتها القائلة بشكل عام إن الشعب السوداني شعب سياسي، وذلك بمحاولتها الإجابة على السؤال المنهجي "لماذا؟"، أي لماذا نجد أن الشعب السوداني شعب سياسي (أو لا نجده). وبذلك تنتقل الورقة من وصف الظاهرة أو إثبات وجودها في الواقع إلى تفسيرها وتعليل وجودها فيه.

وعند إدراك مدى صعوبة هاتين المهمتين وتعقيدهما، يمكن القول بأن إنجازها يستدعى بحثاً مطوَّلاً. لهذا تحصر الورقة مشكلتها وهدفها (وهذا تقرير لنوعها وطبيعتها) في إعطاء مقدمة نظرية ذات طابع منهجي لتجابه هذه المقولة السائدة بأدوات علمية، مما يسهِّل فيما بعد دراستها حقلياً.

تتبنى هذه الورقة لذلك كله، منهجية تقوم على التفكيك (Deconstruction) بمعناه الاصطلاحى المنهجي، وبهذا تحيل إلى استراتيجية عامة ترجع إلى جاك دريدا، هيدغر، نيتشه، ديكارت، ماركس وغيرهم ممن فككوا (أو شكوا في) صنمية وميتافيزيقية السائد قبلهم ووضَّحوا اختلافه عن الواقع، ومن ثم أيدلوجيته ودخوله وإدخاله في معترك الصراع الاجتماعي.

لهذا تعمل هذه الورقة – في حدودها – على الدخول في السائد وتفكيكه إلى مفاهيم تواجه بها الواقع وتصفه في مقابل الفرضيات المبنيَّة بواسطة هذا السائد، مما يساعد على تفسير نتائج هذا التوصيف، وذلك في إطار البحث عن علاقات سببية (Causal Relations) وارتباطات (Correlation) بين المتغيرات العاملة في تحديد الظاهرة.

في تعريف "السياسة" إثبات للفرضية بشكل عام:

تعرَّف السياسة بأنها تشمل المؤسسة المتشكلة في الدولة والحكومة وأجهزتهما، وأكثر من ذلك بالنظر لتفعيلها الوظيفي – بالقرار وصنع القرار – الذي يأتي نتيجة لصراع السلطة المرتبط بما هو طبقي، وفئوي، ومنظماتي، ووطني، ودولي. والسياسة بهذا لا تعني مجموع المؤسسات والأجهزة التي تمتلك السلطة داخل أنظمة الدساتير والقوانين، أو تلك التي تمتلكها داخل أنظمة الحزب المرتبط بالمجتمع ككل، أو النقابة، أو المنظمة. فما هذه إلاّ الأشكال النهائية التي تتموضع فيها السياسة كظاهرة في السطح. فالسياسة تعنى:

"علاقات القوى المتعدِّدة التي تكون محايثة للمجال الذي تعمل فيه تلك القوى، مكوِّنة لتنظيم تلك العلاقات، أنها الحركة التي تحوِّل تلك القوى وتزيد من حدتها وتقلِّب موازينها بفعل الصراعات والمواجهات التي لا تنقطع، وهي السند الذي تجده تلك القوى عند بعضها البعض، بحيث تشكِّل تسلسلاً ومنظومة، أو على العكس من ذلك، تفاوتاً وتناقضاً يعزل بعضها عن بعض، وهي أخيراً الاستراتيجيات التي تفعل فيها تلك القوى فعلها، والتي يتجسدِّ مرماها العام ويتبلور في مؤسسات أجهزة الدولة وأشكال الهيمنة الاجتماعية".[١]

هذا التعريف وغيره من التعريفات الجدلية والحديثة أصبح يركِّز على القوة/السلطة (Power) وليس على الأشكال النهائية لمحصلتها (كالدولة والحكومة والحزب والقانون) فقط. ويرى فوكو أن القوة التي تؤثر في تكوين هذه الأشكال

(١) فوكو، ميشيل (١٩٨٨): جينالوجيا المعرفة، ترجمة أحمد السطاتي وعبد السلام بنعبد العالي، الدار البيضاء: دار توبقال للطباعة و النشر، ص ٧٨.

والمؤسسات وفي فعاليتها "حاضرة في كل مكان، ولكن ليس لأنها تتمتع بقدرة جبّارة على ضم كل شيء تحت وحدتها التي لا تقهر، وإنما لأنها تتولد كل لحظة عند كل نقطة، أو بالأولى، في علاقة نقطة بأخرى. وإذا كانت حالة في كل مكان، فليس لأنها تشمل كل شيء، وإنما لأنها تأتي من كل صوب".[٢]

أتينا بهذا التعريف المطوَّل لمركزيته في عمل الورقة ولاستخدامه في إثبات فرضيتها التي أوردناها سابقاً. وبهذا التعريف تتضح الصفة الشمولية للسياسة وتغلغلها في مناحي الحياة (في طابعها اليومي والتاريخي) من أبسطها إلى أعقدها، من الجذور الاجتماعية والاقتصادية والعلاقات التحتية وحتى تظهر هذه العلاقات في المؤسسات والأجهزة والقوانين. ولهذا فإن تأثُّر الأفراد والجماعات أو الشعب بأسره بها هو تأثر ضروري أو حتمي، إذ إنها تمس – بشكل من الأشكال – هذا الشعب في كل لحظات يومه (وإن لم يشعر) وكذا علاقاته واحتياجاته ...الخ.

بالرغم من ذلك لا تتسرَّع الورقة إلى القول، تبعاً لذلك، بأن الشعب السوداني شعب سياسي، وإن كانت قد توصلت حتى الآن إلى أن السياسة تتدخل (أو تؤثِّر) في كل مناحي حياته، وهذا هو "فعل السياسة تجاه الشعب". ولتكون هذه الفرضية صحيحة بشكل كلِّي لابد من التوصلُّ إلى أن الشعب يقابل هذا التدخُّل (أو التأثير) بفاعلية (فعل الشعب تجاه السياسة) حتى نقول بأنه سياسي (ستتضح لنا هذه الفاعلية عند الإحالة لمفهوم المشاركة السياسية لاحقاً). بمعنى آخر، تكون الفرضية صحيحة إذا قلنا أن الشعب السوداني شعب سياسي، إذ تشمل السياسة كل جوانب حياته.

(٢) نفسه، ص ٧٩.

بهذا تصل الورقة حتى هذا الجزء منها، إلى أن مقولة "الشعب السوداني شعب سياسي" هي مقولة صحيحة، ولكن فقط في عموميتها. إلا أنه باستخدام تعريف السياسة الذي أوردته، تظل المقولة في حاجة إلى اختبار دقيق ومفصل.

في تعريف "السياسي" إثبات للفرضية بشكل عام:

ويتَّضح ما وصلنا إليه في نهاية الفقرة الفائتة بصورة أكبر إذا أحلنا لمفهوم المجال السياسي (Political Scope) أو مفهوم ما هو سياسي (Political). إن توصيف أو تحديد ما هو سياسي (الفعل، الفرد، المجموعة، المنظمة ...الخ) يعني بصورة عامة دخوله في المجال السياسي من بين المجالات الأخرى (الاقتصادي، الثقافي، العقدي أو الديني ...الخ) في واقع الظاهرة الاجتماعية الكلية. وهذا القول يقتضي الإشارة إلى موضوع المحدِّدات (Determinants) (أي المجالات محدِّد للآخر؟) والعلاقات بين هذه المجالات.

هنا نشير إلى مشروع بولانتزاس الذي نظر إلى الأيدلوجي، والسياسي، والثقافي، والاقتصادي كأقاليم في بنية المجتمع، وأعطى الأخيرة تاريخيتها بحيث يكون كل إقليم هو المحدِّد، في ظروف معيَّنة، لشروط هذه البنية وبقية الأقاليم؛[٣] وإلى مشروع ألتوسير المقترح "البنية ذات الهيمنة" "والتضافر"[٤] لرصد العلاقة بين

(٣) انظر

Paulantzas, Nicos (1987): *Political Power and Social Classes*. Verso Press: London.

(٤) انظر

Althusser, For Marx, Althusser and Balpar (1969): *Reading Capital*, Verso Press: London.

ما يعرف بالبنية التحتية والفوقية حيث تتضافر شروط عدة (اقتصادية، سياسية، أيديولوجية، ثقافية) لإنتاج ظاهرة معينَّة في شروط معينَّة، وإن كان الشرط الاقتصادي عنده هو الذي يحدِّد التناقض السائد في هذا التضافر.(٥)

نتيجة لعمليات الحداثة في أوروبا في مختلف الأصعدة (الاقتصادية التي أنتجت اقتصاد السوق، السياسية التي أنتجت فصل السلطات والمفهوم المحدَّد للحكومة (Limited Government)، الفكرية التي أنتجت العلمانية،...، وغيرها) المربوطة أصلاً بالتمايز الواضح داخل التشكيلة الاجتماعية طبقياً وفكرياً وعلمياً، يمكن التحدث بأمان عن مجال سياسي مفصول (ولو جزئياً) عن غيره من المجالات الدينية، والاجتماعية، والثقافية، وغيرها.

لكنه في واقع التشكيلة الاجتماعية قبل الرأسمالية للسودان يصح الحديث عن التمايز غير الواضح طبقياً وعملياً والتداخل في الأدوار (بالنسبة للأفراد والمجموعات والمؤسسات) والمجالات (الاجتماعية، الدينية، الاقتصادية والسياسية) مما يصعب معه فصل مجال سياسي عن غيره.

بهذا يمكن القول بأن الشعب السوداني في كل مجالاته (الاجتماعية، والدينية، والاقتصادية، والفكرية، ...الخ) يدخل في السياسة أو أن السياسة مجال متداخل في كل مجالاته وحياته ونشاطاته، بحيث يمكن وصفه بشكل عام بأنه شعب سياسي.

(٥) Niblock, Tim (1987): *Class and Power in Sudan: The Dynamics of Sudanese Politics 1898 - 1985*. MacMillan Press: London, pp. 50 - 60 .

علاقات القوى الاجتماعية والفاعلية السياسية:

توصلت الورقة حتى هذه المرحلة إلى أن السياسة بمفهومها العام وبالرجوع لمفهوم المجال السياسي، تدخل بشكل فاعل في كل نواحي حياة الشعب السوداني. ولكن ذلك لا يكفي لوصف الشعب السوداني بأنه شعب سياسي، إذ لابد من أن يقابل ذلك (أي تدخل السياسة) تدخل بشكل فاعل في السياسة كمبادرة أو رد فعل منه.

وإذا كانت السياسة فاعلة في كل مناحي حياة الشعب السوداني فهل هو فاعل فيها؟ وهل هنا نقصد جميع الشعب السوداني فاعل سياسياً وبنفس الدرجة أو القدر؟

بالنظر لعلاقات القوى الاجتماعية – الاقتصادية والسياسية (وميزانها) في السودان الحديث، والتي يمكن دراستها بواسطة "التشكيلة الاجتماعية" له، يمكن القول بأن مجموعات قليلة من الصفوات التقليدية والحديثة (مقارنة ببقية المجتمع) فاعلة سياسياً. وبالنظر لهذه التشكيلة الاجتماعية (المبنيَّة منذ الاستعمار الإنجليزي – المصري وحتى الآن) نجد أن ميزان القوى يرجِّح لصالح أربع مجموعات هي:

١– القيادات الدينية: المتكوِّنة من زعماء الطرق الصوفية وزعامة طائفة الأنصار. ونرى هنا تداخل المجالات الدينية والاقتصادية والسياسية في بناء قوة هذه الصفوة التقليدية، ومن ثَمَّ ارتفاع فاعليتها السياسية وتأثيرها على السياسة والحكم في السودان منذ فترة الاستعمار وما بعده مروراً بفترة الحركة الوطنية.

٢– القيادات القبلية: ونرى هنا تداخل المجالات القبلية والاقتصادية والسياسية في بناء قوة هذه الصفوة التقليدية كنظيرتها الدينية.

٣- مجموعة التجار والرأسمالية الناشئة: وهنا يتداخل المجالان الاقتصادي والسياسي في بناء قوة هذه الصفوة الحديثة.

٤- كبار الموظفين والمهنيين: وترتبط هذه المجموعة بالخريجين والمتعلمين وعلاقاتهم بالسلطة والخدمة المدنية، مما بنى قوة لها مكوِّنة صفوة حديثة.(٦)

والدارس لتاريخ السياسة السودانية والحكومات المتعاقبة وأجهزتها التشريعية والتنفيذية والتنظيمات السياسية والحزبية، يرى مدى التأثير الفاعل لهذه المجموعات (المشكِّلة لصفوة سودانية تقليدية وحديثة) على السياسة والحكم في السودان. وذلك بقدر يمكن القول معه بأن هناك صفوة من الشعب السوداني سياسية أكثر من غيرها، وذلك بصورة تجرح في صحة الفرضية المعمَّمة القائلة بالإطلاق إن الشعب السوداني شعب سياسي، وبقدر يصح معه الحديث عن ذلك بشكل نسبي وليس مطلق.

ويمكن إكمال صورة التشكيلة الاجتماعية بالنظر للأعداد الكبيرة لغير الصفوة من المجتمع السوداني المكوَّنة من المزارعين والرعاة والعمال وصغار الموظفين، وغير العاملين.

هذه التشكيلة توضِّح ميل ميزان القوى لصالح قلة من الشعب يمكن تحديدها بالمجموعات الأربع الأولى التي ذكرناها بقدر يمكن وصفها بأنها صفوة هذا الشعب وذلك مقارنة مع بقيته. وتوضح أيضاً تداخل المجالات (الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية) وعلاقاتها مع بعضها البعض بحيث تستند هذه الصفوة على

(٦) نفسه.

مقدرات وإمكانات متعددِّة (اجتماعية، ودينية، واقتصادية...الخ) لتكون فاعلة في المجال السياسي.

ويتضح من كل ذلك أن الانتقال من عمومية وتجريدية مفاهيم السياسة والسياسي والمجال السياسي إلى تمفصلاتها في واقع التشكيلة الاجتماعية في السودان، يقتضي الانتقال من إثبات فرضية الورقة بشكل عام أو مطلق إلى إثباتها بشكل خاص أو نسبي. وتتضح هذه النسبية بشكل أكثر تفصيلاً إذا أحلنا إلى مفاهيم تفصيلية للفاعلية السياسية مثل مفهوم "المشاركة السياسية".

مفهوم "المشاركة السياسية" ونسبية الفرضية:

إذا أحلنا لمفهوم المشاركة السياسية (Political Participation)، فعلينا أن نسأل: هل القول بأن الشعب السوداني شعب سياسي (واعٍ سياسياً أو مثقف سياسياً) يعني القول بأنه مشارك سياسياً؟ وهل الوعي السياسي والثقافة السياسية يقودان للمشاركة السياسية؟ ومتى يكونان (أي الوعي والثقافة) فاعلين وليسا سلبيين؟ وغيرها من الأسئلة التي تربط الوعي بالعمل. وهنا تدرس الورقة فاعلية الشعب السوداني تجاه السياسة التي رأينا أنها تتدخل في مجالات حياته بفاعلية.

في المعاجم الاجتماعية والسياسية تعرَّف المشاركة السياسية على أنها:

> "العملية التي من خلالها يلعب الفرد دوراً في الحياة السياسية لمجتمعه وتكون لديه الفرصة لأن يشارك في وضع الأهداف العامة لذلك المجتمع وأفضل الوسائل لتحقيق تلك الأهداف"

وأنها:

"تلك الأنشطة الإرادية التي يشارك بمقتضاها أفراد مجتمع ما في اختيار حكّامه وفي صياغة السياسة العامة بشكل مباشر أو غير مباشر، أي أنها تعني اشتراك الفرد في مختلف مستويات النظام السياسي"(٧).

ولاختبار الفرضية الجزئية التي تقول بأن الشعب السوداني شعب مشارك سياسياً، يجب تحويل مفهوم المشاركة السياسية من مستواه النظري العام والمجرد إلى مستواه الإجرائي التفصيلي والمعينً (أو المتمفصل في الواقع). ويتم ذلك بإحدى طريقتين:

١- الطريقة التي تصنِّف الأنشطة المضمَّنة في المشاركة إلى أشكال فاعلة من المشاركة مثل العضوية الرسمية في الحزب السياسي، والعمل في الحملات الانتخابية، والكتابة والتحدث في أجهزة الإعلام والمؤتمرات، والمنافسة على المناصب العامة والحزبية، والوصول لتقلُّد تلك المناصب؛ وأشكال أقل فاعلية مثل التصويت، والبحث عن معلومات سياسية، والمشاركة في المناقشات السياسية، وحضور الاجتماعات السياسية والاهتمام العام بالسياسة.

وإذا أجرينا دراسة – متبعين هذه الطريقة – لواقع المشاركة السياسية في السودان، المحكومة بعلاقات القوى الاجتماعية التي تناولناها سابقاً (والتي تحتاج إلى تأكيدات ميدانية)، لا نستطيع القول بأن الشعب السوداني مشارك على الإطلاق. وقد نصل إلى أن أغلبية المشارك منه (هناك نسبة قد تكون خارج المشاركة) يشارك في المستويات الأقل فاعلية، بينما تشارك الصفوة منه في المستويات الأكثر فاعلية.

(٧) David Sills (ed.) (1972): *International Encyclopedia of the Social Sciences*, Vol.14, London: The MacMillan Co. and Free Press, p. 252.

وبهذه الطريقة تصل الورقة إلى أن الفرضية التي قبلناها بشكل عام قبلاً لا يمكن أن نقبلها في إحالتنا لمفهوم المشاركة السياسية إلّا بشكل نسبي. وتتضح هذه النسبية بشكل أكبر في الطريقة الثانية.

٢. الطريقة التي تضع الأنشطة المضمَّنة في المشاركة في مدرج يمكن وضعه كالآتي:-

(أ) – نشاطات المتبارين (Gladiators Activities):

١– تقلُّد منصب سياسي عام أو حزبي.

٢– السعي نحو تقلُّد منصب سياسي عام أو حزبي.

٣– تفعيل المساهمات المالية السياسية.

٤– حضور الاجتماعات الإستراتيجية للحزب.

٥– العضوية النشطة في التنظيم السياسي.

٦– المشاركة في الحملات الانتخابية.

(ب) – نشاطات انتقالية: (Transitional Activities)

١– حضور اجتماع سياسي أو مسيرة.

٢– المساهمة المالية للحزب أو المرشَّح.

٣– الاتصال بالقيادة السياسية والمنصب العام.

(ج) – نشاطات المتفرجين: (Spectators Activities)

١– ارتداء أو حمل الإشارات (العلامات) الحزبية.

٢- محاولة التأثير على الناخبين.

٣- ابتدار نقاش سياسي.

٤- التصويت.

٥- التعرض للمحرضات السياسية.(٨)

إذا استخدمنا هذا المدرج كمؤشر لقياس مدى دخول الشعب السوداني في المجال السياسي ومشاركته فيها، فإننا سنفصِّل مدى وحجم وفاعلية مشاركته تلك. وسنفصل (إذا أجرينا ذلك ميدانياً) كم في المائة (٪) منه يقع في خانة المتبارين (Gladiators) وكم في المائة (٪) منه في خانة المتفرجين (Spectators) وكم في المائة (٪) منه في الخانة الانتقالية بين الخانتين، هذا بالإضافة للنسبة الخارجة كلياً من المدرج والمشاركة. وبهذا ننتقل بشكل أكثر تفصيلاً من القول بالإطلاق بأن الشعب السوداني مشارك سياسياً إلى القول بالنسبية (نسبية هذه الفرضية) المرتبطة بواقع علاقات القوى الاجتماعية – السياسية.

وهذا الارتباط هو ما جعل الأسئلة الثلاثة التالية ضرورية لدراسة واقع المشاركة السياسية:

١- هل المشاركة السياسية مفتوحة للجميع (Open to all)؟

٢- هل هي حق للجميع (A right of all)؟

(٨) Milbrath Lester, W. (1965): *Political Participation: Why and How Do People Get Involved in Politics?* Chicago: Rand McNally.

٣- هل هي ممكنة للجميع (Accessible to all)؟

وهذا ما جعل كثيرين يضعون مؤشراً (Index) للمشاركة مكوَّناً من:

١- المصلحة السياسية والوعي بها.

٢- توفر قنوات المشاركة.

٣- الإحساس بالقدرة التنافسية.

أو مؤشراً (Index) آخراً مكوَّناً من:

١- الفرصة (Opportunity).

٢- الدافع (Motivation).

٣- المقدرة (Capacity).[٩]

وفي مواصلة القول بالنسبية يجب تفصيل المشاركة السياسية في:

١- البيئة الاجتماعية: وذلك بوضعها كعامل (Factor) في التعليم، الوظيفة، الدخل، العمر، النوع، الدين، والقدرة على الحركة والإقامة. وقد نصل إلى أن التعليم الأعلى، والوظائف العليا، والدخل الأعلى، والعمر المتوسط، والإقامة، والدين المهيمن أو الغالب، والعرق المهيمن، وكلها عوامل تؤدِّي إلى مشاركة أعلى (أو أكثر فاعلية أو في أعلى المدرج السابق) مقارنة بغيرها.

(٩) Almond, G.A. and Sidney Verba (1963): *The Civic Culture: Political Attitudes and Culture in Five Nations*. Princeton: Princeton University Press , p. 4.

٢- البيئة السياسية: وهنا يمكن الإشارة إلى عدة عوامل مثل: قرب – بُعد، حجم النظام السياسي وتعقُّده وتمفصله في الواقع الاجتماعي، وتردُّد الانتخابات، وعدد الوظائف السياسية، وعملية صنع القرار السياسي ومراقبته على المستويات الاتحادية والولائية والمحلية والمستويات التشريعية والتنفيذية والقضائية؛ ومدى الولاء الحزبي (وحتى وجود النظام الحزبي)، وذلك لأن الحزب السياسي يحقِّق الدافع والفرصة والقدرة (المؤشر Index) أو القناة للمشاركة وتموضع المصلحة السياسية والوعي بها (المؤشر Index)، كما يحقِّق إجرائياً التسجيل للانتخابات واختيار المرشحين وتنظيم الحملات الانتخابية وغيرها من النشاطات السياسية. ثم إلى الفرق بين الولاء للأحزاب العقائدية وأحزاب البرامج باعتبار الأولى تحقِّق الشروط المذكورة بشكل أكثر ضبطاً، مما يعلِّي من درجة المشاركة. كذلك الإشارة إلى نوع النظام السياسي ديمقراطي أو شمولي، حيث تكون المشاركة في الأول طوعية وفي الثاني مهندسة أو قسرية.

لقد ذكرنا كل ذلك لنصل إلى أن إدخال كل هذه العوامل التفصيلية (من البيئة الاجتماعية والسياسية للمشاركة) لدراسة واقع المشاركة السياسية، بالإضافة إلى وضع اعتبار لعلاقات القوى المذكورة سلفاً، يجعل من الدقة القول بنسبية المشاركة السياسية للشعب السوداني بدلاً من عموميتها، وذلك باعتبار أن المشاركة السياسية هي شكل من فاعلية هذا الشعب في السياسة التي قلنا أنها فاعلة تجاهه.

سيادة الثقافة السياسية للصفوة:

إذا أحلنا لمفهوم الثقافة السياسية (Political Culture)، نجد أن مقولة "إن الشعب السوداني شعب مثقف سياسياً" (والتي جعلناها إحدى التعبيرات عن فرضية

أن الشعب السوداني شعب سياسي) هي مقولة معمَّمة وتحتاج إلى مراجعة، وخاصة إذا استطعنا أن نميِّز بين الاستخدام السائد لكلمة "الثقافة" والاستخدام المتخصِّص لمفهوم "الثقافة السياسية".

في معاجم العلوم السياسية والاجتماعية تعرَّف الثقافية السياسية على أنها:

> "مجموعة القيم والمعتقدات والميول [السياسية] الأساسية السائدة في أيِّ مجتمع والتي تميِّزه عن غيره والتي تعطي معنى للعملية السياسية، وتقدم الافتراضات والقوانين التى تحكم السلوك في النظام السياسي لذلك المجتمع."(١٠)

بهذا التعريف العام والموضوعي (اجتماعياً، وزمنياً، وجغرافياً) يمكن القول بأن لكل شعب، دون استثناء أو تمييز، ثقافته السياسية. لكنَّا إذا ذهبنا إلى ما وراء المفهوم العام وذلك بإدخاله في الحقل الاجتماعي – السياسي (حقله بالذات) يمكن أن نقول الآتي:-

١- ما دام المفهوم مستخدماً لتعريف موضوعه باعتباره متمثلاً في الشكل الكلي للأبعاد النفسية والذاتية للسياسة، فإنه يكون مَعبراً (Bridge) بين التفسيرات النفسية (الجزئية – Micro) للسلوك السياسي والتفسيرات الاجتماعية (الكلية Macro) لهذا السلوك.

٢- لهذا، فإن استخدام المفهوم لتوصيف واقع السودان الاجتماعي والسياسي الكُلِّي، بالنظر إلى ميل توازن القوى لصالح الصفوة (التقليدية والحديثة)، يقتضي القول بأن "الثقافة السياسية" أكثر إحاطة من أنماط العمل والسلوك السياسي (Operational

(١٠) David Sills, opcit. p. 218.

Code and Political Style) التي تعرِّف وتخص سلوك الصفوة، وأقل إحاطة من مفهومَيْ الرأي العام والشخصية القومية (Public Opinion and National Character). وإذا أجرينا رسماً توضيحياً لذلك نضع الثقافة السياسية هكذا:

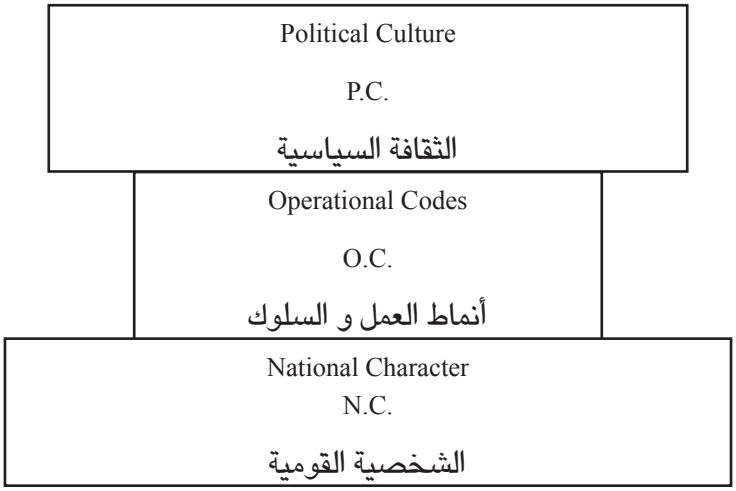

وأنه بالرغم من صغر حجم المجال الذي تعمل فيه أنماط العمل والسلوك السياسي (O.C.)، فإنها تعمل (وذلك لقوة تأثيرها المتأتية من قوة تأثير الصفوة) بفاعلية يمكن أن نقول بموجبها أن الصفوة تجعلها تحل محل الثقافة السياسية (P.C.) والشخصية القومية والرأي العام (N.C.) أو تمثلهما، وتظل بذلك قيماً للصفوة ومعتقداتها ومفاهيمها وطموحاتها، مُعبراً عنها باعتبارها قيماً ومعتقدات ومفاهيم وطموحات الشعب أو الأمة أو الوطن، بالرغم من الاختلافات الاجتماعية بينهما.

وبطريقة أخرى، إن إدخال هذا المفهوم إلى الواقع يحتم التمييز بين:

١- الثقافة السياسية القومية (National Political Culture - N.P.C.)

٢- الثقافة السياسية للصفوة (Elite Sub-Culture E.S.C.)

٣- الثقافة السياسية للعامة (Mass Sub-Culture M.S.C.)

ومن ثَمَّ النظر للعلاقة بينهما التي تعمل في إطار علاقات القوى المحددة للنظام الاجتماعي – السياسي. بمعنى أن ثقافة الصفوة ونسبة لميزان القوى الذي يعمل لصالحها تسود البقية، تقودها وتحل محلها أو تمثلها.

تتضح الاختلافات بين الثقافة السياسية (P.C.)، وأنماط العمل والسلوك السياسي(O.C.)، والشخصية القومية (N.C.)، وكذلك بين الثقافة السياسية القومية (N.P.C.) والثقافة السياسية للصفوة (E.P.C.) والثقافة السياسية للعامة (M.S.C.)، إذا نظرنا في محتويات الثقافة السياسية أو الموضوعات التي تمسها والتي يمكن استخدامها إجرائياً لدراسة مدى صحة فرضيتنا. والموضوعات هي: الايدولوجيا، والشرعية، والسيادة، والوطنية، وتبادل السلطة، وحدود الحراك السياسي، ومجال القيادة وحدودها، مجال ووظائف ومكانة السياسة والسياسيين، وتقويم الأداء السياسي والتي يمكن إجمالها فى ثلاث مجموعات هي:

(أ) الشعور بالهوية القومية: وهو عنصر حاسم فى بناء الأمة، ومن ثَمَّ الدولة القومية، بالإضافة إلى عمله على مساعدة النظام السياسي على تجاوز الأزمات. وهنا نتساءل عن مدى تحقيق ذلك فى واقع التجربة السودانية لمعرفة مدى تحقيق الثقافة السياسية لهذا الشعب فى إنجاز هذا العنصر. ونعني بذلك مدى مساهمة هذا المكوِّن للثقافة السياسية في بناء أمة سودانية ودولة قومية.

(ب) المنطلقات الحكومية: وهى القيم وما يتبعها من نشاطات متعلقة بنشاط الحكومة وشرعيتها والمتطلبات منها وعلاقتها بالمجتمع. وهنا يتبادر السؤال حول الاستقرار الحكومي وإنجازات الحكومات في الواقع السوداني. انظر في ذلك إلى عدم الوصول إلى صيغة حولها اتفاق عام تحدِّد شرعية الحكم و تداوله و المطلوب منه.

(ج) عملية صنع القرار: وهي العملية التي تربط المجتمع بالحكومة في علاقة توضح من يصنع القرار، كيف، ولأي مصلحة؟ (وهنا يمكن إدخال مفهوم المشاركة السياسية الذي تناولناه قبلاً).

إذا نظرنا إلى هذه الموضوعات (التي تتضمنها الثقافة السياسية)، فإننا نتساءل أيها تم ترسيخه في واقع التجربة السودانية؟ أيها أصبح يشكِّل اتفاقاً عاماً عند كل القوى السياسية والاجتماعية؟ أيها تم إنجازه بشكل حقَّق المصالح القومية؟ وغيرها من الأسئلة التي توضح أن الحديث عن الثقافة السياسية في السودان يجب أن يكون عن ثقافات سياسية متباينة ومتعدِّدة ومتصارعة. وأن الحديث عن أن الشعب السوداني شعب مثقف سياسياً يجب أن يؤخذ على النسبية وليس التعميم.

هل يا ترى يمكننا الإحالة لمفهوم "الثقافة السياسية" دون الإشارة إلى مفهوم "التنشئة السياسية" والتي تُعرَّف عموماً بأنها "العملية التي من خلالها يكتسب الفرد الثقافة السياسية لمجتمعه"[١١] (يبدو أننا سندخل في سلسلة متراصة من مفاهيم علم الاجتماع السياسي).

نكتفي هنا بالقول بأن هذه الإشارة (لمفهوم التنشئة السياسية) تدخل دراسة هذه الورقة لموضوعها في باب المؤسَّسات الرسمية التي تقوم بعملية التنشئة هذه (إن لم يكن في باب المؤسسات الأخرى)، ومن ثم علاقة هذه المؤسسات بالدولة والسلطة وعلاقات السلطة التي بالضرورة ترجعنا لما أوردناه في حديثنا عن ميزان القوى المائل للصفوة في واقع التجربة السودانية. وما دامت التنشئة السياسية هي عبارة عن عملية تعلُّم، فإن الأسئلة التالية لابد من أن تثار: مَنْ يُعلِّم مَنْ، ماذا، كيف، ولماذا وتحت أي ظروف؟

(١١) نفسه، ص ٣١٠.

خاتمة: القبول بالسائد جزء من خطاب الصفوة:

عملت هذه الورقة على تفكيك الاتفاق العام والسائد القائل بأن الشعب السوداني "شعب سياسي" وذلك بوضع هذا الاتفاق كفرضية عملت على إعطاء مقدمة نظرية لدراسة مدى صحتها. وقد رأت بذلك أن هذه الفرضية يمكن قبولها بشكل نسبي (وليس عام) ومتمفصل في واقع التجربة السودانية. عملت الورقة بهذا في إنزال مفاهيم السياسة والمجال السياسي لتجد أن السياسة فاعلة بشكل كلي في حياة الشعب السوداني رجوعاً لتشكيلته الاجتماعية. ولكن هذا الشعب بالمقابل ليس فاعلاً بشكل كلي في السياسة، وإنما بشكل نسبي رجوعاً لعلاقات القوى داخل هذه التشكيلة الاجتماعية.

لكن يتبادر للورقة سؤال ضروري: ما (أو مَنْ) الذي جعل هذه المقولة (أي مقولة أن الشعب السوداني شعب سياسي) مقبولة بهذا الشكل المعمَّم كحقيقة مطلقة داخل الخطاب السياسي السوداني؟ وإنه لمن المعلوم أن الخطاب – كما أشار ميشيل فوكو– "ليس فقط هو ما يترجم الصراعات أو أنظمة السيطرة، لكنه هو ما نصارع من أجله، و ما نصارع به، وهو السلطة التي نحاول الاستيلاء عليها".[١٢]

تتبادر لهذه الورقة هنا إجابة افتراضية: لماذا لا تكون الصفوة التي ذكرناها في دراستنا هذه قد أنتجت هذه المقولة (ضمن جملة من المقولات) داخل خطابها (أو تملكها بصورة من الصور) ووظفتها في صراعها الاجتماعي لتظل هي المسيطرة على المجال السياسي في صورة حقيقية وفاعلة ولتظل المجموعات الأخرى تشارك فقط

(١٢) فوكو، ميشيل (١٩٨٦): نظام الخطاب، ترجمة محمد سبيلا، الدار البيضاء: دار توبقال للطباعة والنشر، ص ١٨.

بتداول المعلومات السياسية ومعرفتها والنقاش بها والتباهي بذلك (وغيرها من صور المشاركة غير الفاعلة)؟

تبقي هذه الورقة ابتداراً أو مساهمة أولية لطرح تخطيط نظري لدراسة موضوع ذائع، وذلك للمساهمة في إمكانية الدراسة الميدانية لإيجاد إجابات لأسئلتها. و تظل بذلك – هي نفسها – قابلة لتوجيه أسئلة إليها ونقدها.

المراجع

– فوكو، ميشيل، ترجمة أحمد السطاتي وعبد السلام بن عبد العالي (١٩٨٨): جينالوجيا المعرفة، الدار البيضاء: دار توبقال للطباعة و النشر.

– فوكو، ميشيل (١٩٨٦): نظام الخطاب، ترجمة محمد سبيلا، الدار البيضاء: دار توبقال للطباعة والنشر.

- Almond, G.A. & Sidney Verba (1963): *The Civic Culture: Political Attitudes and Culture in Five Nations*. Princeton: Princeton University Press.

- Althusser, For Marx, Althusser and Balpar (1969): *Reading Capital*, London: Verso Press.

- Milbrath Lester, W. (1965): *Political Participation: Why and How Do People Get Involved in Politics?* Chicago: Rand McNally.

- Niblock, Tim (1987): *Class and Power in Sudan: The Dynamics of Sudanese Politics 1898 - 1985*. London: MacMillan Press.

- Paulantzas, Nicos (1987): *Political Power and Social Classes*. London: Verso Press.

- Sills, David (ed.) (1972): *International Encyclopedia of the Social Sciences*, Vol.14, London: The MacMillan Co. and Free Press.